المشكلات، ومن ناحية الظروف المتاحة لحلها في الدول العربية، تبدو من أسهلها»[١٥]. يبدو أن الطرح الاسرائيلي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على هذا النحو غير غريب، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه ينطلق من مبدأ رفض وجود الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، كما سبق وأشرنا.

إضافة الى هذا الادّعاء، وجدت اسرائيل مبرراً «تاريخياً» آخر لرفضها حق عودة اللاجئين، يقوم على تبرئتها من أية مسؤولية تجاه التسبب في مشكلتهم، ومن ثم تحميل الدول العربية كامل المسؤولية في حدوث هذه المشكلة. فبن – غوريون يدعي «أن جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا البلد، فعلوا ذلك حالاً بعد صدور قرار التقسيم، حيث نزحوا من المناطق التي كانت مخصصة للدولة اليهودية»[١٦]. ويزعم بن – غوريون أيضاً «أن اسرائيل تملك الوثائق التي تثبت نزوح هؤلاء تلبية لأوامر الزعماء العرب، وعلى رأسهم المفتي، لكي يتسنى للجيوش العربية تدمير الدولة اليهودية بعد انتهاء الانتداب»[١٧]. الا أن مزاعم بن – غوريون هذه تدحضها دراسة إسرائيلية رسمية اعدها موظف كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية باشراف وزير الخارجية شاريت، حول أسباب نزوح اللاجئين الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨ وإثرها[١٨]. واستناداً الى ما ورد في هذه الدراسة يمكن التأكيد، أن النزوح الجماعي لسكان فلسطين لم يبدأ حالاً بعد صدور قرار التقسيم، كما ادعى بن – غوريون، اذ اقتصر، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، على أبناء الطبقات العليا والأغنياء من بين الفلسطينيين الذين فضلوا الانتقال الى الدول العربية المجاورة ريثما يعود الاستقرار؛ وقد قدر عدد اولئك بنحو ٣٠ ألفا فقط[١٩]. أما النزوح الجماعي فقد بدأ، كما سبق وذكرنا، في المرحلة الثانية من الحرب، أي مع بدء تنفيذ مخطط احتلال المناطق الفلسطينية، وما رافقه من عمليات ارهابية ضد السكان العرب[٢٠]. على أي حال، ان محاولة المسؤولين الاسرائيليين تبرئة أنفسهم من التسبب في مشكلة اللاجئين، ليس لها ما يدعمها في ضوء وقائع حرب ١٩٤٨، وبالتالي فإن مسؤولية اسرائيل تجاه هذه المشكلة لابد قائمة.

لذلك، انتقل هؤلاء المسؤولون الى تبرير رفضهم حق العودة بالعامل الأمني، أي بالخوف من أن تشكل عودة اللاجئين خطراً أمنياً على اسرائيل، لانهم سيكونون «طابوراً خامساً» فيها، حسب ادعاء وزير الخارجية شاريت[٢١]. وتوضح مصادر اسرائيلية التخوف من هذا بالقول: إن دولاً أعظم من إسرائيل، وبينها دول تنتقد الموقف الاسرائيلي، «تخشى تركيز أقليات قومية داخلها، خصوصاً إذا كانت هذه الأقليات ترتبط جغرافياً وسياسياً وحضارياً بالجار وراء الحدود... لذلك فإن السماح بعودة جماهير اللاجئين البؤساء، البعيدين عن أي نمط حياة انتاجي، المشبعين بالكراهية لاسرائيل... والذين لهم ارتباط قومي وديني وتطلعات سياسية مع الدول المجاورة، وليس مع الدولة التي سيعتبرون من مواطنيها من الناحية الرسمية، انما سيشكل خطراً على اسرائيل»[٢٢]. ويلاحظ هنا ان اسرائيل تتناسى عمداً، في تبريرها هذا، ذكر الاسباب الكامنة وراء شعور الفلسطينيين بالعداء تجاهها. فهذا الشعور لا يمكن التغلب عليه حقاً ومحو أثره إلا بالاستجابة لمجمل الحقوق الفلسطينية، وأبرزها حق العودة والاعتراف بالحقوق السياسية